الفلسطينية المحتلة يمكن ان يتسبب في زيادة هائلة لنسبة الأمية، في الوقت الذي يعبىء المجتمع الدولي جهوده للنضال من اجل محو الأمية؛

«٩ ـ **ويشجب، بكل قوة**، السياسة والممارسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال الاسرائيلية، معرّضة بها للخطر سير عمل المؤسسات التعليمية والثقافية بصورة عادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ [العام] ١٩٦٧، وهو ما يشكل وضعاً يضرّ باحترام حقوق الانسان التي تدافع عنها اليونسكو؛

«١٠ ـ **ويطلب من اسرائيل** ان تفتح، من جديد، ودون ابطاء، جميع المؤسسات التعليمية المغلقة حالياً بموجب أمر عسكري، وان تمتنع عن أي فعل من شأنه اعاقة نشاطها وسير عملها بصورة طبيعية، تحت مسؤولية سلطات تلك المؤسسات الادارية والتربوية وحدها، أو من شأنه ان يغير، بأية ذريعة كانت، طبيعتها ووظيفتها المتميزتين، بوصفها مؤسسات تعليمية؛

«١١ ـ **ويدعو المدير العام** الى مواصلة الجهود التي يبذلها في سبيل ما يلي:

«(أ) تمكين الأب بونيه الموقر من القيام بمهمة تكميلية في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس والجولان؛

«(ب) دراسة احتياجات المؤسسات التعليمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، من طريق ايفاد موظفين وخبراء، بغية مساعدة هذه المؤسسات على ايجاد حلول عملية لما تواجهه من صعوبات؛

«(ج) الحصول على مساهمات للحساب الخاص لمنح التعليم العالي لصالح طلبة من الاراضي العربية المحتلة؛

«١٢ ـ **ويدعو المدير العام**، أيضاً، الى ارسال نص هذا القرار مع الوثائق المتعلقة به الى الأمين العام لمنظمة الامم المتحدة؛

«١٣ ـ **ويشكر** المدير العام على الجهود التي يبذلها لكي تتمكن اليونسكو من مواصلة السهر على سير عمل المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة بصورة طبيعية، وعلى تنفيذ قرارات اليونسكو المتعلقة بهذه المؤسسات؛

«١٤ ـ **ويوجه نداء** الى الدول الاعضاء، التي لم تقدم، بعد، مساهمات الى الحساب المشار اليه أعلاه، ان تفعل ذلك، شهادة منها بالأهمية التي تعلقها على الحق في التعليم، ويعرب عن عرفانه للدول الاعضاء وللمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي قدمت مساهمات؛

«١٥ ـ **ويقرر** ادراج هذه المسألة في جدول أعمال دورته الحادية والثلاثين بعد المئة».

سادساً: بعد اعتماد القرار، تحدث عضوان، فرأى احدهما ان على المجلس التنفيذي ان يتوخى تحقيق نتائج محددة عند بحثه لهذا الموضوع. وقال انه أيد توافق الآراء الذي تحقق، إلّا انه يعتقد بأن مناقشة هذا الموضوع يجب ان تتم، في المستقبل، بقدر أكبر من الالتزام. ثم تناول السيد ديمون الكلمة، بوصفه رئيس اللجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات (ف. ص.)، فأكد للجنة ان المفاوضات التي أدت الى توافق الآراء حول نص مشروع القرار ١٣٠م ت/ب ع خ/م ق ١ قد أخذت في الحسبان آخر أعمال اللجنة (ف. ص.) بشأن هذا الموضوع.

سابعاً: ثم أعطى الرئيس الكلمة الى سفير اسرائيل ومندوبها الدائم لدى اليونسكو لمخاطبة اللجنة، بوصفه مراقباً. فبعد ان أعرب عن ألم بلاده الشديد ازاء الاصابات التي أسفرت عنها الاحداث، أشار الى اغلاق المؤسسات التعليمية المذكورة في الفقرات من ١٦ الى ١٨ من الوثيقة، قائلاً انه، على الرغم من صحة المعلومات المتعلقة باغلاق هذه المؤسسات، الّا ان الوثيقة لم تتطرق الى الأسباب التي أدّت الى هذه التدابير. فقال، في هذا الصدد، ان موجة الاضطرابات قد أرغمت السلطات على اتخاذ هذه التدابير ضماناً للأمن العام؛ وهو لا يرى ان اعادة فتح المؤسسات التعليمية في الاراضي المعنية سوف يؤدي، بالضرورة، الى استئناف العمل فيها بصورة طبيعية. واختتم حديثه، في هذا الصدد، قائلاً ان الوضع السائد، حالياً، في الاراضي [المحتلة] لا يسمح باعادة فتح المؤسسات التعليمية. وبالنسبة الى مسألة الكتب الدراسية التي أثيرت في الفقرة ٢٢ من الوثيقة، ذكّر اللجنة، من جهة، بأن المناهج الدراسية في قطاع غزة أعدت على أساس المناهج المعمول بها في مصر؛ وأعلن، من جهة أخرى، ان سلطات بلاده شطبت من الكتب الدراسية المقاطع التي تسيء الى اسرائيل. وفي ما يتعلق بتحويل المدارس الى ثكنات عسكرية، قال انه لم تستخدم لهذا الغرض سوى المدارس التي